

Distr.: General
18 February 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تولّت الولايات المتحدة الأمريكية رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/
سبتمبر ٢٠١٤. وقد أُعدّ تقييم لأعمال المجلس تحت إشرافي بالتشاور مع أعضاء المجلس
الآخرين (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق
مجلس الأمن.

(توقيع) سامنثا باور



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية
(أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)

مقدمة

خلال شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن، تحت رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، ١٦ جلسة، وأصدر ١٢ بياناً للصحافة، واتخذ ثلاثة قرارات، واعتمد بيانين رئاسيين. وعُقد اجتماع قمة لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول بشأن موضوع المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ترأسه رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، وأُنخذ فيه القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي طلب إلى البلدان اتخاذ خطوات للتصدي لهذا الخطر. وعُقدت جلسة مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري بشأن العراق، اعتمد خلالها المجلس بياناً رئاسياً (S/PRST/2014/7). وعقد المجلس أيضاً جلسة طارئة عن فيروس إيبولا، في ١٨ أيلول/سبتمبر، واتخذ القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) الذي أعلن فيه أن تفشي الفيروس يشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، ودعا جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لاحتواء انتشاره. وعقد المجلس جلستين مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي.

أفريقيا

ليبيريا

في ٩ أيلول/سبتمبر، أبلغت كارين لاندغرن، الممثلة الخاصة للأمين العام لليبيريا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، مجلس الأمن بأن تفشي فيروس إيبولا هو "أخطر" تهديد يواجهه ليبيريا منذ انتهاء الحرب الأهلية في البلد. وأشارت السيدة لاندغرن إلى أن انتشار الفيروس قد "تجاوز" حدود قدرات الحكومة الليبيرية على التصدي له. وأفادت السيدة لاندغرن بأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وجهت تركيزها إلى دعم جهود التصدي التي يقودها الليبريون، ولاحظت أن البعثة تقدم المساعدة في الجهود المبذولة في مجالات الأمن واللوجستيات والاتصالات والتنسيق. وقالت إن البعثة قد نشطت رحلتها الجوية المكوكية إلى أكرا وفتحت مرافقها الطبية لتقديم الرعاية الطبية الروتينية إلى العاملين الدوليين في تقديم الرعاية الصحية وفي مجال العمل الإنساني. وحث براوني ساموكاي، وزير الدفاع الليبري،

المجتمع الدولي على تقديم دعم مالي ولوجستي لتعزيز جهود البلد المبدولة للتصدي للمرض، وأعرب عن تأييده لإجراء تمديد تقني لولاية البعثة لفترة ثلاثة أشهر. وفي مشاورات خاصة، حذرت السيدة لاندرن من أن أزمة إيولا تؤدي إلى "تفاقم" التوترات السياسية الكامنة، حيث شددت على أن تلك التوترات قد تتعمق مع تزايد انتشار المرض. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، وبناء على توصية من الأمين العام (انظر الوثيقة S/2014/644)، أجل المجلس النظر في مقترحات الأمين العام السابقة الواردة في تقريره المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/598) والتي أوصى فيها بتعديل الولاية. وعوضاً عن ذلك، نظراً للظروف الاستثنائية التي أوجدتها أزمة فيروس إيولا، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٧٦ (٢٠١٤) الذي قضى بتمديد الولاية الحالية للبعثة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

ليبيا

في ١٥ أيلول/سبتمبر، قال برناردينو ليون، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لمجلس الأمن إن ليبيا كادت أن تصبح "على شفا نزاع مطول وحرب أهلية" في ظل الاستقطاب السياسي المتصاعد، واستمرار القتال، وتدهور الحالة الإنسانية، وخيبة الأمل العميقة لدى العديد من الليبيين في إمكانية الانتقال إلى الديمقراطية في بلدهم. ورغم أن السيد ليون أكد على وجود خلافات سياسية و"عجز (عميق) في الثقة"، فقد أعرب عن ثقته في رغبة جميع الأطراف في الدخول في حوار بناء مع البعثة سعياً إلى التوصل إلى حل سلمي، وشدد على أهمية استغلال "الفرصة الصغيرة" المتاحة حالياً لحل الأزمة. وأعرب إبراهيم الدباشي، الممثل الدائم لليبيا، في بيانه أمام المجلس، عن الأمل في أن يتغير دور البعثة ليتماشى مع "الأولويات الجديدة" في إطار ولايتها الحالية، وإيلاء الأولوية لمنح المزيد من الدعم الفعال لمجلس النواب وحكومته المعينة، وهي التي قال إنها تمثل "السلطات الشرعية عملاً بإرادة الشعب الليبي"، وإنهاء العنف ونزع سلاح الميليشيات. وشدد بعض أعضاء المجلس على ضرورة إيلاء أدوار أكثر فعالية للبلدان والمنظمات في المنطقة. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء استمرار العنف والتدفق المستمر للأسلحة إلى البلد، حيث أوصى بعض أعضاء المجلس بأن تستخدم الدول نفوذها لدى من يقومون بإرسال شحنات الأسلحة إلى الجماعات المسلحة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاكات التي تمس الأجانب والمهاجرين. واتفق المجلس على عناصر لإدراجها في بيانه للصحافة تضمنت دعماً للجهود التي يبذلها السيد ليون من أجل الدعوة إلى حوار سياسي شامل؛ ونداء من أجل وضع حد للعنف؛ ودعم المؤسسات الدستورية الشرعية في ليبيا؛ والتأكيد على أن المجلس سيتخذ

إجراءات عملا بقراره ٢١٧٤ (٢٠١٤) ضد من يهددون السلام والاستقرار؛ وإدانة محاولات تصدير النفط بشكل غير مشروع، عملا بقراره ٢١٤٦ (٢٠١٤)؛ والإعراب عن القلق إزاء الحالة الإنسانية.

ومن ثم قدم أوليفيه ندوهونغيريهي، نائب الممثل الدائم لرواندا، بالنيابة عن رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا، إحاطة إلى المجلس عن أعمال اللجنة في الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وأشار السيد ندوهونغيريهي إلى أن المجلس قضى، في القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، بتعزيز حظر الأسلحة وتوسيع نطاق المعايير لتحديد أسماء الأفراد والكيانات الخاضعين لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول. وعقب ذلك، اجتمعت اللجنة في ٢ و ١٢ أيلول/سبتمبر لمناقشة دعم تنفيذ القرار ٢١٧٤ (٢٠١٤)، بسبل منها إصدار بيان للصحافة، وتحديث مذكرتين للمساعدة على التنفيذ، وإرسال مذكرات شفوية إلى جميع الدول الأعضاء بشأن المسائل المتصلة بحظر الأسلحة. وأشار السيد ندوهونغيريهي إلى تقرير ٤ أيلول/سبتمبر المؤقت المقدم من فريق الخبراء إلى المجلس، مسلطا الضوء على استنتاجاته الرئيسية بشأن "التدهور السريع للحالة الأمنية في ليبيا، مقترنا بضعف الرقابة على المشتريات العسكرية، وانعدام الرقابة تقريبا على الموانئ البحرية والمطارات من قبل الحكومة الليبية، بوصف ذلك مؤشرا قويا على وصول كميات كبيرة من العتاد العسكري إلى المليشيات". (انظر الوثيقة S/PV.7264). وأشار السيد ندوهونغيريهي إلى الأدلة الواردة في التقرير على حالتين بعينهما جرى فيهما تحويل عتاد عسكري كان مستثنى في السابق من قبل لجنة الجزاءات. وأشار إلى أن اللجنة اتفقت على متابعة التوصيات الـ ١٥ وعلى دعوة ليبيا والدول المجاورة لها إلى حضور اجتماع ستعقده اللجنة في المستقبل لمناقشة التحديات الماثلة أمام تنفيذ الجزاءات.

السلام والأمن في أفريقيا: فيروس إيولا

في ١٨ أيلول/سبتمبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن انتشار فيروس إيولا، فيما يتصل ببند جدول الأعمال "السلام والأمن في أفريقيا". وأُتخذ القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) بالإجماع، بعد أن شارك في تقديمه ١٣٤ عضوا. وأدلى الأمين العام ببيان واستمع المجلس إلى إحاطات من كل من ديفيد نابارو، منسق منظومة الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بمرض فيروس إيولا؛ ومارغريت تشان، المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية؛ وجاكسون ك. ب. نياماه، وهو مساعد طبي بمنظمة أطباء بلا حدود، عن طريق التداول بالفيديو من ليبيريا. وأدلى ٤٥ متكلمًا إضافيًا من الدول الأعضاء ببيانات إلى المجلس، بما في ذلك وزراء خارجية كل من سيراليون وغينيا وليبيريا، الدول الثلاث الأشد تضررا من

المرض. وتكلم في الجلسة أيضا كل من نائب وزير خارجية كوبا وممثلين رفيعي المستوى من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وأعرب الأمين العام عن تقديره لمن يعملون في الخطوط الأمامية للتصدي للفيروس، مشددا على أن تلك "الحالة غير المسبوقة تستدعي خطوات استثنائية لإنقاذ الأرواح وحماية السلام والأمن". وأعلن الأمين العام قراره القاضي بتشكيل بعثة طوارئ صحية تابعة للأمم المتحدة، هي بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا، التي تستهدف إلى وقف تفشي المرض، ومعالجة المصابين به، وضمان الخدمات الأساسية، والحفاظ على الاستقرار، ومنع زيادة انتشار المرض. وقال السيد نابارو إن مدى الاستجابة أصبح غير موكب لانتشار المرض نظرا لأن المرض يتقدم بوتيرة "متضاعفة"، حيث يتضاعف عدد حالات الإصابة كل ثلاثة أسابيع. وأكد أن مستوى الاستجابة يجب أن يصل إلى ٢٠ ضعف المستويات الحالية. وأكدت السيدة تشان أن موجة انتشار المرض الحالية لا تمثل أزمة صحة عامة وحسب، بل أزمة اقتصادية وسياسية وأزمة أمن وطني، ووجهت الانتباه إلى خريطة طريق منظمة الصحة العالمية للتصدي لفيروس إيبولا، حيث جرى تحديد أكثر الاحتياجات إلحاحا إلى جانب ١٢ إجراء حاسم الأهمية يتعين اتخاذها من قبل بعثة الأمم المتحدة. وتحدث السيد نياماه، وهو قائد فريق في مركز علاجي تابع لمنظمة أطباء بلا حدود في منروفيا، عن الوفيات وسط زملائه من العاملين في الحقل الصحي والمدنيين وتقدم بمناشدة حارة لزيادة عدد المراكز العلاجية والعاملين في الحقل الصحي والإمدادات.

وشدد ممثلو الدول الأعضاء على الطابع العاجل لانتشار الفيروس وخطورته، وأعربوا عن استعدادهم لدعم البعثة ولتولي الأمم المتحدة دورا قياديا في مكافحة المرض، والتزموا بتقديم أموال وإمدادات لجهد المكافحة، وأبدوا تضامنا دوليا قويا مع الدول المتضررة. وأكد ممثلا لكسمبرغ والبرازيل على الدور الأساسي للجنة بناء السلام في منع انحدار البلدان المتضررة مرة أخرى إلى وهدة النزاعات، وشدد ممثل الأرجنتين على عدم المساواة الكامن الذي تسبب في عدم وجود بنية تحتية قوية للرعاية الصحية، وحث ممثلو عدد من الدول على إبقاء طرق العبور والتجارة مفتوحة لتيسير توصيل المعونات والمساعدات.

آسيا والشرق الأوسط

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ٤ أيلول/سبتمبر، أبغلت سيغريد كاغ، المنسقة الخاصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية

للجمهورية العربية السورية، مجلس الأمن بأنه قد تم تدمير مواد الأسلحة الكيميائية المحمولة على متن السفينة (Cape Ray) بنسبة ١٠٠ في المائة، لتصل بذلك نسبة المواد التي دُمّرت من مجموع مواد الأسلحة الكيميائية المعلنة للبلد إلى ٩٦ في المائة. ووصفت السيدة كاغ المناقشات الجارية مع السلطات السورية إزاء الإعلان الأولي وتحديد حالات عدم الاتساق بوصفها ”لب الموضوع“، حيث أفادت بأن من المقرر وصول فريق تفاوض إلى دمشق في ١٩ أيلول/سبتمبر. وقالت السيدة كاغ إنه رغم أن البعثة المشتركة ستختتم أعمالها في ٣٠ أيلول/سبتمبر، فإنها ستظل تعمل بصفقتها مستشارة أقدم وممثابة ”واجهة“ بعثة ”المساعي الحميدة“ المستمرة للأمين العام لمتابعة تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وشدد بعض البلدان على ضرورة عدم اعطاء الانطباع للجمهورية العربية السورية بأنها قد ”أفلتت من المحاسبة“ باختتام البعثة المشتركة لأعمالها. وطلب عدد من أعضاء المجلس معلومات عن آخر تطورات أنشطة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية العاملة على التثبيت من صحة الادعاءات باستخدام مواد كيميائية سامة، يفاد أن من بينها مادة الكلور، في أغراض عدائية في الجمهورية العربية السورية. وقال عدد من الأعضاء أن تقرير بعثة تقصي الحقائق وفر أدلة تفيد بأن من المرجح أن قنابل تحتوي على مادة الكلور قد أُلقيت من طائرات عمودية وأنه، نظرا لأن الحكومة السورية هي الجهة الوحيدة التي تملك القدرة على ذلك في البلد، فإن التقرير يشير بالتالي إلى قيام الحكومة باستخدام مادة الكلور كسلاح. وأشار أحد الأعضاء إلى أن روايات الشهود لا يمكن أن تعتبر دليلا كافيا في هذه الاتهامات. وطالب عدد من أعضاء المجلس أيضا بمساءلة الاشخاص المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بأنشطة التدمير، قالت السيدة كاغ إن ٤ من منشآت الإنتاج الـ ١٢ المقرر إزالتها تقع في ”مناطق متضررة من النزاع“.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، قدمت فاليري إيموس، وكيلة الأمين العام، إحاطة لمجلس الأمن عن المسائل الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وقالت السيدة إيموس إنه في حين تواصل الأمم المتحدة تصعيد مساعداتها عبر الخطوط الفاصلة وعبر الحدود، لا يزال العنف مستمرا وتواصل جميع الأطراف استهداف المدنيين بصورة عشوائية. وأفادت السيدة إيموس بأن حكومة الجمهورية العربية السورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وسائر الجماعات المسلحة تقوم بتعطيل ومنع المساعدات الإنسانية وشددت على أنه، بدون توافر تمويل إضافي، لن يتمكن برنامج الأغذية العالمي من توفير الأغذية للسوريين بعد الشهرين المقبلين.

وفي مشاورات خاصة عقدت بعد الإحاطة، وصفت السيدة إيموس الرقابة التي تفرضها الحكومة على توصيل المساعدات بأنها لا يمكن التنبؤ بها، مما ينشئ تحديات تتصل بإمكانية الوصول. وأفادت السيدة إيموس بأن الحالة الأمنية تظل تشكل عاملاً رئيسياً يحول دون تحقيق الأمم المتحدة للغايات المحددة للمساعدة. وأكد أعضاء مجلس الأمن على الحاجة إلى تخفيف حدة الحالة الإنسانية، مشيرين في ذلك الصدد إلى ضرورة التوصل إلى حل سياسي يقوده السوريون. وأعرب بعض الأعضاء عن إدانتهم لتنظيم الدولة الإسلامية وحكومة الجمهورية العربية السورية والأطراف الأخرى في النزاع السوري لعدم امتثالهم لقرارات الأمم المتحدة، حيث أعرب عدد منهم عن القلق إزاء تلاعب الحكومة بالمعونات الإنسانية. وحث العديد من أعضاء المجلس الأمم المتحدة على مواصلة زيادة الشحنات عبر الحدود التي أذن بها قرار مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤).

إيران

في ١٥ أيلول/سبتمبر، قدم غاري كوينلان، الممثل الدائم لأستراليا ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، إحاطة للمجلس عن الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة مؤخراً، بما في ذلك نظرها الجاري في قيام إسرائيل في آذار/مارس بالاستيلاء على أسلحة مملوكة على متن السفينة (Klos C) وردها على التساؤلات عن جوانب في تنفيذ الجزاءات. وأعرب أعضاء المجلس بصفة عامة عن آمالهم المعقودة على الحوار الذي تجريه مجموعة الخمسة زائداً واحداً مع جمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك الاجتماعات المقرر عقدها في نيويورك في وقت لاحق من شهر أيلول/سبتمبر، وكرروا تأكيد أنه ينبغي السعي إلى إيجاد حل طويل الأجل وسليم للمسألة النووية الإيرانية من خلال الوسائل الدبلوماسية والسلمية. وشدد عدد من أعضاء المجلس على أن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة تظل سارية المفعول بالكامل خلال فترة المفاوضات. كذلك شجع معظم الأعضاء جمهورية إيران الإسلامية على التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية الشواغل المتبقية بشأن برنامجها النووي، وشجع بعض الأعضاء البلد على الرد على رسالة بعثت بها اللجنة مؤخراً وطلبت فيها المزيد من المعلومات عن حادث السفينة (Klos C) وأشار أحد الوفود إلى السرية التي تتسم بها جميع أنشطة الخبراء، بما في ذلك بياناتهم وتحليلاتهم، وإلى أنه يتعذر إدراجها تلقائياً في وثائق اللجنة المخصصة للتوزيع العام، وأكد الوفد نفسه أن الاستنتاجات التي يتوصل إليها الخبراء المستقلون لا يمكن أن تشكل مبادئ توجيهية لاتخاذ إجراءات.

الشرق الأوسط

أفاد روبرت سيرى، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في إحاطته التي قدمها لمجلس الأمن في ١٦ أيلول/سبتمبر، بأن وقف إطلاق النار الذي تم بوساطة مصر في غزة يظل ساريا بصفة عامة رغم أنه لا يزال هشاً. وحذر السيد سيرى معارضا لاضطلاع الأمم المتحدة بدور في رصد أي اتفاق لوقف إطلاق النار، إلا أنه أعلن أن مكتبه قد توسط في إبرام اتفاق ثلاثي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة بشأن إنشاء آلية لتيسير الاضطلاع بجهود إعمار كبيرة مع معالجة الشواغل الأمنية لإسرائيل. ونبه أيضا إلى أنه، بدون حدوث تغيير في الديناميات الأساسية، ستظل الحالة في غزة غير مستقرة. وفي المشاورات، دعا بعض أعضاء المجلس إلى قيام المجلس باتخاذ إجراء بشأن غزة، وذلك باتخاذ قرار تحديدا.

أفغانستان

في ١٨ أيلول/سبتمبر، قدم يان كوبيش، الممثل الخاص للأمين العام، إحاطة إلى مجلس الأمن خلال مناقشة بشأن الحالة في أفغانستان. وحث السيد كوبيش على التوصل إلى اتفاق بين المرشحين الرئاسيين في أفغانستان بشأن إنشاء حكومة وحدة وطنية. وسلط السيد كوبيش الضوء أيضا على أهمية مواصلة تقديم المساعدة الأمنية والإنمائية الدولية إلى أفغانستان. وأشاد أعضاء المجلس بدور الأمم المتحدة في تيسير الحوار السياسي وعملية مراقبة الانتخابات في البلد، وأيدوا السيد كوبيش في دعوته من أجل إنشاء حكومة وحدة وطنية. وشدد الأعضاء أيضا على أهمية تحقيق المصالحة في البلد، ومكافحة المخدرات، وجهود التعاون الإقليمي. وعقب ذلك رحب أعضاء المجلس باختتام الانتخابات الرئاسية والاتفاق الموقع لإنشاء حكومة وحدة وطنية.

العراق

في ١٩ أيلول/سبتمبر، ترأس جون ف. كيري، وزير خارجية الولايات المتحدة، جلسة وزارية لمجلس الأمن عن العراق تضمنت اعتماد بيان رئاسي (S/PRST/2014/20). ورحب نيكولاي ملادينوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، باستمرار جهود المجلس ودعمه إلى شعب وحكومة العراق، وأشار في الوقت نفسه إلى "التحديات الهائلة" التي لا تزال تواجه الأمم المتحدة في التصدي للأزمة الإنسانية. وكرر إبراهيم الجعفري، وزير خارجية العراق، الإعراب عن التزام حكومته بالقضاء على الإرهاب في بلده، ومع إقراره بأن القتال هو في المقام الأول مسؤولية العراق،

فقد رحب بالمساعدة المقدمة من الشركاء الدوليين، حيث أشار إلى رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه موجهة إلى المجلس تطلب المساعدة من المجتمع الدولي (S/2014/440). وشارك أربعون متكلمًا في المناقشة، وأعربوا عن القلق بصفة عامة إزاء الحالة الراهنة في العراق التي تمثل تهديدًا خطيرًا للمنطقة بأسرها. وتم التشديد على ضرورة بذل جهود منسقة على جميع المستويات استنادًا إلى القانون الدولي. وأثنى جميع المتكلمين على التشكيل السريع للحكومة الجديدة وشددوا على أهمية نهج الانفتاح. وركزت المشاركات على أنواع وأحجام المساعدة الإنسانية والاقتصادية والعسكرية التي قدمتها البلدان حتى الآن، وأعلن بعض البلدان أيضًا خلال الجلسة عن تقديم مساعدات إضافية.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٣ أيلول/سبتمبر، قال هيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، مخاطبًا مجلس الأمن، إن فريقًا من إدارة شؤون السلامة والأمن قد وصل إلى مرتفعات الجولان للتفاوض بشأن إطلاق سراح ٤٥ فردًا من حفظة السلام الفيحيين التابعين لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأكد أن الأمم المتحدة لا تتفاوض مع المختطفين بل مع وسطاء. وأفاد السيد لادسو بأن المختطفين قالوا بأن المحتجزين يعاملون "معاملة حسنة"، بيد أن الأمم المتحدة لم يتسن لها التأكد من ذلك. ودافع السيد لادسو عن الإجراءات التي قام بها قائد قوة المراقبة فوصفها بأنها إجراءات "تنسم بالحس المهني والقوة" إزاء الحالة المتطورة محليًا. وقال إن سلامة وأمن قوة المراقبة تخضع للاستعراض بصورة دائمة. وفي تبادل للأسئلة والردود جرى بين أعضاء المجلس والسيد لادسو، أعلن عدد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء تفاوض الأمم المتحدة من أجل إطلاق سراح حفظة السلام، حيث أن ذلك قد يؤدي إلى إغراء جهات أخرى بأخذ رهائن من الأمم المتحدة، في حين سأل أعضاء آخرون السيد لادسو عما إذا كانت قوة المراقبة تحتاج إلى أسلحة أثقل أو إلى اتخاذ المجلس إجراءات إضافية. وشكر السيد لادسو المجلس على إصداره عددًا من البيانات بشأن قوة المراقبة خلال الأيام الأخيرة. واتفق أعضاء المجلس أيضًا على إصدار بيان للصحافة عن الحالة.

وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أبلغ الأمين العام المساعد إدموند موليت أعضاء مجلس الأمن بأن الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك غير مستقرة وستظل على ذلك النحو في المستقبل المنظور. وقال إن الحالة قد تغيرت بصورة هائلة خلال الفترة الأخيرة، حيث أشار إلى اشتداد حدة القتال بين القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والجماعات المسلحة، خاصة في الجزأين الأوسط والشمال من منطقة الفصل. وأكد أن التطورات الأخيرة قد جعلت من الصعب على قوة المراقبة الحفاظ على أنشطتها ووضعها،

مضيفاً أن إدارة عمليات حفظ السلام تخطط لاستعراض الكيفية المثلى التي يمكن بها لقوة المراقبة أن تنفذ ولايتها في ظل الحالة الأمنية الراهنة. وقال السيد موليت إن العمليات التي تقوم بها جبهة النصرة وغيرها من جماعات المعارضة المسلحة فاجأت القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية من حيث القوة والقدرة على التنقل على السواء، وأشار إلى أن القوات السورية انسحبت من مواقعها على امتداد معظم المنطقة المحدودة السلاح على الجانب برافو وانتقلت إلى مسافة تبعد أكثر إلى الشرق. وأفاد بأن التقدم الذي أحرزته الجماعات المتشددة المرتبطة بجبهة النصرة قد عجلت بالإجلاء التحوطي لحفظه السلام العاملين في قوة المراقبة من معسكر الفوار وعدد من مراكز المراقبة القريبة إلى الجانب ألفا. واعتبر السيد موليت أن الاستعاضة عن الوحدة الفلبينية المغادرة "ليست من الأمور العاجلة"، مضيفاً أنه ليست هناك حاجة إلى حماية توفرها قوة أخرى نظراً لأن غالبية الأفراد يعملون من الجانب ألفا. وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بإطلاق السراح الآمن لحفظه السلام الفيحيين الذين يبلغ عددهم ٤٥ فرداً، وشددوا على الأهمية المستمرة للبعثة وعلى أهمية الدعم القوي من المجلس لها.

أوروبا وأمريكا اللاتينية

هايتي

في ١١ أيلول/سبتمبر، قدمت ساندرأ أونوريه، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، إحاطة إلى مجلس الأمن خلال مناقشة بشأن الحالة في هايتي. ودعت السيدة أونوريه إلى تنظيم انتخابات تستند إلى الدستور وإلى إطار قانوني سليم، وأشادت بالمكاسب الأمنية المحققة ودعت بقوة إلى تنفيذ اقتراح الأمين العام بخفض العنصر العسكري في البعثة إلى كتيبتين بالإضافة إلى عناصر تمكين بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. ودعا جميع الأعضاء إلى إبرام اتفاق عاجل بشأن الانتخابات ورحبوا بالتقدم المحرز في البلد. وأعرب أعضاء المجلس عن آرائهم بشأن تخفيضات القوة التي اقترحتها الأمين العام.

الرسالة المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

في ١٩ أيلول/سبتمبر، خلال جلسة إحاطة مفتوحة بشأن التطورات الأخيرة في التحقيق بشأن إسقاط طائرة الخطوط الماليزية، الرحلة MH17، لخص جيفري فيلتمان وكيل الأمين العام للشؤون السياسية التقرير الأولي الذي نشره مجلس السلامة الهولندي المستقل

(S/2014/657). وقال السيد فيلتمان إن ذلك التقرير، المقدم في ٩ أيلول/سبتمبر، تضمن الاستنتاجات الوقائية الأولى استنادا إلى المسجل الصوتي لغرفة قيادة الطائرة، ومسجل بيانات الرحلة، وبيانات مراقبة الحركة الجوية، وصور الرادار، والصور الساتلية. وأشار التقرير إلى أن الطائرة كانت في "حالة صالحة للطيران"، وأنها لم تبعث برسائل استغاثة تم التقاطها. وأكد التقرير أن الرحلة MH17 تحطمت فوق أوكرانيا نتيجة لاختراق من عدد كبير من "الأشياء عالية الطاقة من خارج الطائرة". وأضاف إنه، في حين أن وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التمرد في الجزء الجنوبي الشرقي من أوكرانيا ساري المفعول، فإن الظروف ليست مواتية بعد لوصول المحققين بصورة كاملة وغير مقيدة إلى موقع تحطم الطائرة. وكرر السيد فيلتمان دعوة الأمين العام إلى جميع أصحاب النفوذ بممارسته فورا، بغية تهيئة البيئة الأمنية المواتية للمحققين قبل حلول فصل الشتاء. كذلك أطلع السيد فيلتمان مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي التي شكلت فرقة عمل خاصة معنية بالمخاطر على الطيران المدني من مناطق النزاعات. وفي إحاطة إلى المجلس أيضا، أكد فرانس تيمرمانس، وزير خارجية هولندا، استقلال مجلس السلامة الهولندي وأشار إلى أن من المتوقع صدور التقرير النهائي في صيف عام ٢٠١٥. وشدد السيد تيمرمانس على أن بلده لن يهدأ له بال إلى حين معرفة الحقائق وتحقيق العدالة. وشكر أيضا العاملين في الإنقاذ، والأشخاص المشاركين من أوكرانيا، والفريق المشترك من خبراء الأدلة الجنائية الماليزيين والأستراليين والهولنديين، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على مساهماتهم. ورحب معظم أعضاء المجلس بالتقرير الأولي لمجلس السلامة الهولندي، ودعوا إلى مواصلة التحقيق وإلى توفير إمكانية الوصول الكامل وغير المقيد إلى موقع تحطم الطائرة، وإلى احترام اتفاق وقف إطلاق النار واحترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. وقالت جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا، إن النتائج التي توصل إليها مجلس السلامة الهولندي استندت إلى تحليل موضوعي للأدلة المتاحة وشكلت خطوة إلى الأمام في إجراء التحقيق الكامل والشامل والمستقل الذي طالب به القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). ودعا أحد ممثلي الدول الأعضاء إلى تقديم مساعدة من الأمم المتحدة للتحقيق ومشاركتها فيه، حيث قال إن ذلك يتماشى مع القرار ٢١٦٦ (٢٠١٤). وتكلم خلال الجلسة أيضا ممثلو عدد من الدول الأعضاء التي فقدت مواطنين لها كانوا على متن الرحلة MH17.

مسائل مواضيعية ومسائل أخرى

الإرهاب

في ٢٤ أيلول/سبتمبر، ترأس الرئيس باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة، جلسة مناقشة مفتوحة على مستوى رؤساء الدول للتصدي للخطر الذي يمثله المقاتلون الإرهابيون الأجانب. وقدم الأمين العام إحاطة إلى مجلس الأمن عن الطبيعة المتطورة للخطر الإرهابي، حيث سلط الضوء على أن الآلاف من المقاتلين الإرهابيين قد انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية وإلى جبهة النصرة، وشدد على أهمية وضع استراتيجية متعددة الأطراف ومتعددة الجوانب لإحاق الهزيمة بالإرهاب وتفادي المزيد من التشدد. واتخذ المجلس القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) الذي يطلب إلى الدول أن تتخذ خطوات لمنع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتعزيز التعاون الدولي، ومحاربة التطرف العنيف الذي يقود إلى الإرهاب. وأعرب أعضاء المجلس بصفة موحدة عن القلق البالغ إزاء الزيادة الأخيرة في أعداد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، حيث شددوا على الدور الذي يقوم به أولئك المقاتلون في تأجيج النزاعات وفي تهديد دول المنشأ ودول العبور. وشدد معظم أعضاء المجلس أيضاً على الحاجة إلى بذل جهود معززة لمواجهة التطرف العنيف الذي يغذي المواقف المتشددة لتصل إلى درجة ارتكاب أعمال العنف. وأيد نحو ٤٠ دولة من الدول غير الأعضاء في المجلس تلك المقولات، حيث أعربوا جميعاً عن إدانة واسعة النطاق لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وحثوا على بذل جهود متضافرة لمكافحتها.

الأطفال والنزاعات المسلحة

في ٨ أيلول/سبتمبر، قدمت ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، إحاطة إلى مجلس الأمن خلال جلسة مناقشة مفتوحة. ودعت السيدة زروقي المجلس إلى محاربة ظاهرة الإفلات من العقاب وضمان محاكمة جميع مرتكبي الانتهاكات والتجاوزات التي تلحق بالأطفال بإدراجهم في أنظمة الجزاءات، ومضاعفة الجهود لتعزيز القدرات الوطنية في قطاع القضاء، وتعزيز إطار العدالة الدولية، بما في ذلك إحالة مرتكبي الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وطلب هيري في لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إلى مجلس الأمن أن يواصل تقديم الدعم لكفالة تمكن إدارة عمليات حفظ السلام من نشر الخبراء الاستشاريين المعنيين بحماية الأطفال في جميع المناطق ذات الأولوية.

وأكدت يوكا برانت، نائبة المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهي تقرر بالجهود المستمرة لضمان سلامة الأطفال في النزاعات المسلحة، أن التحديات والعثرات قد خلفت خسائر مأساوية بين الأطفال. وقدم فورست وبيكر، المبعوث الخاص المعني بالسلام والمصالحة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصفا للحالة القاسية التي يعيشها الأطفال في جنوب السودان وحث على بذل جهود أقوى من أجل إعادة إدماجهم. وروت ساندر أويرينغيमानا، وهي لاجئة كونغولية سابقة، قصة نجاحها من مذبحه غاتومبا في بوروندي في عام ٢٠٠٤، ودعت المجتمع الدولي إلى محاسبة المسؤولين عن تلك المذبحة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن القلق إزاء الكيفية التي تضرر بها النزاعات بالأطفال، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي يرتكبها المتطرفون وغير ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول ضد الأطفال، والاستخدام العسكري للمدارس، والعنف الجنسي والجنساني. وأعرب معظم أعضاء المجلس عن الدعم لحملة "أطفال لا جنود". وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، شاركت ٤٤ دولة من الدول غير الأعضاء في المجلس ووفود أخرى في المناقشة المفتوحة.